

الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي

- البدائل الجديدة للتنمية بين البلدان النامية-

د. بن عزوز محمد

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد
التطبيقي - الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الاقتصاد الإنمائي الإقليمي القائم على التنمية كأحد البدائل من أجل تحقيق النمو المستدام، خلافا للنماذج الإقليمية التي تفرض نمط معين من الإنتاج والمبادلات التجارية، إذ تتناول الدراسة الآليات التي تمكن الدول النامية من خلق التنمية عبر المصادر المجمعة للنمو، والتي تسمح باستغلال الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية)، التي تمكنها من إقامة تجمع إقتصادي إقليمي قائم على التنمية يسمح بتعظيم مستويات كفاءة الإنتاج

والتشغيل، ويمكن الدول النامية من إقامة إقتصاديات التنوع غير إقتصاديات التخصص، تعمل على تحقيق النمو وتفعيل دور الموارد البشرية في الحقول الاقتصادية المتنوعة.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الإنمائي الإقليمي، خلق التنمية وتحويل التنمية، كفاءة الإنتاج والتشغيل، مصادر النمو، مضاعف الدخل الإقليمي، أثر معجل الإستثمار.

Abstract:

The study aims to present the provincial Economic development as an alternative to sustainable growth, in contrast to regional approaches that impose a certain type of production and trade. The study examines mechanisms that enable developing countries to create development through the pooled sources of growth, that allow a good exploitation of available

resources (natural and human), enabling them to establish a regional economic grouping based on the development of production and allows to maximize operating efficiency levels, and enable developing countries to establish economies of diversity through Economies of Specialization, working to achieve growth and activate the role of the Human resources in various economic fields.

مقدمة :

يمثل الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية مطلباً ومطمحاً تناولته أدبيات التنمية من الناحية النظرية، وتحاول أن تدفع به اتجاه الواقع التطبيقي عبر طرح مجموعة من النماذج المدعمة للنمو الإقتصادي، ليس بالشكل الذي طرحته النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية عبر المدخل التجاري الذي أوصل البلدان المتقدمة إلى تكوين إتحاد جمركي، وإنما عبر المدخل التنموي الذي يعتمد على الآليات التي تؤدي إلى خلق التنمية وتمكن هذه البلدان استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لديها، ليس بشكل إنفرادي، وإنما بالطرق والوسائل التي تؤهلها إلى تكوين تجمع

اقتصادي يعمل على إرساء قواعد وآليات تحقق النمو الإقتصادي الحقيقي وتعمل على انتقاله بين بلدان هذا التجمع، كما تساهم في رفع مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق شروط التنافسية.

أولا : الجانب المنهجي :

1- الإشكالية :

إن دعوة البلدان النامية للاندماج الإقتصادي عبر مدخل التنمية تعود لأسباب كثيرة نذكر منها :

(أ) الفشل الذي منيت به إستراتيجيات التنمية والسياسات المترجمة لها في العقود الأربعة الماضية (1960- 2000) بشكل منفرد والبعيد عن الواقعية، وينطبق هذا على البلدان النامية التي اعتمدت التصنيع كهدف إستراتيجي لمعالجة الاختلالات الخارجية التي تعاني منها.

(ب) الدعوة المفرطة للاندماج في النظام الإقتصادي العالمي وذلك في سبيل تحقيق ما يمكن تحقيقه بدلا من الضياع في متهاتات تفعيل القدرات الذاتية أو الضياع خارج هذا النظام.

من هذا المنطلق فإن البحث في مكونات الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي، يمكننا التعرف على أسسه ومعالمه، التي تساهم فعليا في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية، وعليه فإن الإشكالية التي يتناولها بحثنا هذا تتناول السؤال التالي : هل يمكن بناء نموذج للإنماء الاقتصادي بين البلدان النامية ؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال يمكننا الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

(أ) هل هناك نظرية للنمو الإقتصادي الإقليمي ؟

(ب) هل هناك اقتراح لنظرية جديدة للاندماج الإقتصادي ذات بعد تنموي ؟ ما هي اتجاهاتها ومعالمها ؟

(ج) هل هناك نماذج تترجم شكل هذا الاندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية ؟

2- فرضيات الدراسة :

(أ) يساهم الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي وفق إستراتيجية التنمية المزدوجة في زيادة حجم الإقتصاد الإقليمي، ويعزز أيضا إمكانية إستغلال الوفورات الداخلية والخارجية من خلال اندماج أسواق هذه البلدان،

(ب) يساعد التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل التي يفرضها الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية على إرساء إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الإقليمي،

ج) وجود مصادر النمو مجتمعة في مناطق الإندماج الاقتصادي يكون له الأثر الواضح على زيادة النمو:

3- أهداف البحث :

- أ) التعرف على نظرية النمو التي تساعد على
 ب) التعرف على الفعل الإنمائي في مناطق الإندماج الاقتصادي،
 ج) التمكين من خلق بدائل عوض التجارية فقط، التي تعمل على خلق التنمية بدل تحويل التنمية.

4- منهج الدراسة :

لقد تم إعتداد المنهج الوصفي التحليلي من أجل كشف المكونات الأساسية للنموذج الإنمائي الإقليمي، الذي يساعد على بناء أسس التنمية الاقتصادية بين الدول النامية وذلك من خلال معطيات (تقارير من الهيئات الدولية، التطورات في بنية العلاقات الدولية، من عناصر نوعية وكمية إحصائية)، يمكن توظيفها من أجل رصد معالم التنمية المجمعة في الإقليم، مادية كانت أن بشرية.

ثانيا : الإطار المفاهيمي للدراسة :

الفرع الأول : نظرية النمو الاقتصادي الإقليمي⁽¹⁾:

في الواقع أنه لا توجد نظرية عامة للنمو الاقتصادي الإقليمي بنفس القدر والمستوى الذي وصلت إليه النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية ونظرية التجارة الخارجية التي تناولها الفكر الاقتصادي، إذ أن النماذج الاقتصادية المستخدمة في تجارب التنمية والنمو وبرامج النمو الاقتصادي الإقليمي في بلدان العالم المختلفة لم ترق إلى مستويات نظرية كافية وقادرة على تفسير ظواهر النمو الاقتصادي الإقليمي، وكيفية رسم السياسات الإقليمية الملائمة، كل ما يمكن الإشارة إليه هو أن هناك نماذج ناجحة لنمو الإقليم الاقتصادي سمحت بقدر من التنظير، أتاح للفكر الاقتصادي المرتبط بظاهرة النمو الإقليمي صياغة بعض المحاولات النظرية التي يمكن الاستعانة بها في فهم أسس ومقومات الأقاليم الاقتصادية المختلفة. وفي هذا السياق يمكننا أخذ بعض النماذج الاقتصادية للنمو الإقليمي، نرى فيها القدرة على تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي الإقليمي، وكذا السياسات المرتبطة بها.

1- نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي :

يهتم هذا النموذج على النشاط التصديري، ويعتمد على آلية إنتقال النمو وكيفية مروره من إقليم إلى آخر، ذلك أن عملية إنتقال النمو سببها يعود إلى التجارة الإقليمية حيث تقوم التجارة بين الأقاليم بنفس الكيفية التي تحدث بين الدول أطراف التبادل الدولي، وذلك ترجمة لنظرية النفقات النسبية التي صاغ معالمها المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو".

في سياق هذا التحليل يلاحظ أن دخل الإقليم لن يزيد بحجم النفقات النقدية فحسب، بل يتجاوزها إلى فعل ما يطلق عليه بمضاعف الدخل الإقليمي، بالإضافة إلى أثر معجل الإستثمار حين تحقق الزيادة في الطلب الفعال إستثمارا إنتاجيا إضافيا، وعليه إذا ما قامت دول الإقليم على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجة التنوع والتخصص، فإن النمو الإقتصادي الإقليمي سوف يستمر على نحو تراكمي بفعل أثر كل من المضاعف والمعجل. وعليه فإن نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي، يؤكد على أن صناعة التصدير تشكل ركيزة أساسية لنمو الإقليم الإقتصادي، وهي بمثابة القوة الدافعة له، علما أن تمايز المنتجات والمنافسة الغير كاملة سوف تسمح لبلدان الإقليم بتفعيل الإندماج الإقتصادي رغم تباين درجة توافر عناصر الإنتاج.

2- نموذج المراحل :

أختار نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقتصادي الإقليمي الصناعات التصديرية لتكون محور الإرتكاز للنمو الإقليمي، ذلك أن هذا النموذج أقام علاقة واضحة بين قدرة الصناعات التصديرية على زيادة الدخول النقدية من ناحية، ونمو الإقليم الإقتصادي من ناحية أخرى. غير أن هذا النموذج تبعا لهذه العلاقة كان قاصرا فقط على تغطية المراحل الأولى للنمو، وعليه جعل نمو الإقليم مرهونا بوجود موارد طبيعية وفيرة، وهيكلا سياسيا واجتماعيا يسمح لآثار المضاعف والمعجل بالعمل وإحداث التنمية التراكمية في دخل الإقليم، علما أن الواقع العملي يشير إلى عدم توافر هذه الإمكانيات (خصوصا الهيكلا السياسي والاجتماعي الذي يضمن ذلك النمو) في أغلب الأقاليم الإقتصادية، منها على وجه الخصوص تلك التي تضم بلدان نامية ولها موارد طبيعية وفيرة (مجموعة دول الكوميسا مثلا). في هذا السياق " نموذج المراحل " يرى أن الإقتصاد الإقليمي يمر بعدد من المراحل مقدمة على النحو التالي :

- إقتصاد عند الكفاف.
- درجة من التخصص في عدد من السلع الأولية على أساس ملكية التصدير المصطحبة بتحسين وسائل النقل والمواصلات وتوافر شبكة من الطرق الجيدة.
- الإنتقال إلى الأنشطة الثانوية التي تقوم على أساس سلسلة عمليات تدعمها وفورات خارجية.
- المدخل إلى خدمات على درجة عالية من التخصص.

3 - نموذج قطب النمو :

يرى هذا النموذج أن تنمية المناطق المختلفة تتوقف على خلق مراكز نمو، لها قدرة معينة على إشعاع النمو، بمعنى أنه يجب العمل على إيجاد وتركيز عدة أنشطة في شكل قطب من بين الأنشطة التي يطلق عليها إصطلاح " الأنشطة الدافعة"، وهي عبارة عن الأنشطة الأساسية ذات المضاعف

الإقليمي الكبير، وارتفاع معدل نمو بعض المراكز القائمة والتي يمكن لها أن تستقطب بعض المناطق الأخرى فيساعد على نموها.

إن الأنشطة المقصودة هنا، هي تلك التي تشتمل على عدد من الصناعات التصديرية المولدة للتدفقات النقدية من الصرف الأجنبي اللازمة لتأمين إنظام وصول واردات المدخلات لمجموعة من الأنشطة المقامة داخل مناطق الإقليم وهو ما يسمح بانتظام دوران دولاب الإنتاج بهذه الأخيرة، هذه الأنشطة تشكل جوهر سياسات الإستثمار^(*).

نظرية الأقطاب التنموية لـ "Friedman" حاولت هي الأخرى إثارة تضيق الفوارق بين المركز والمحيط، وقد كانت نتائج نظرية مراكز النمو التي جاء بها "F.Piroux" منطلقا لوضع بعض الأسس لتنمية المناطق الهامشية، حيث أنطلق من فرضية تغيير العلاقات المكانية بين المراكز التنموية المتقدمة ومناطقها الهامشية، بحيث تعمل الأولى على تصدير التنمية للثانية، وذلك بتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهما⁽²⁾.

الفرع الثاني : نظرية الإندماج الاقتصادي الإنمائي- المعالم والمكونات المقترحة

إن مدخل التنمية الذي أعتمدناه في هذا الجزء من البحث يمثل قاعدة إرتكاز تمكننا من تحديد معالم واتجاهات البناء الذي تطرحه نظرية الإندماج الاقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية، والتي ترى أن إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية بين البلدان النامية يعد شرطاً ضرورياً لنجاح إستراتيجيات التنمية الموجهة إلى السوق الخارجي، أصطلح عليها بـ "الإستراتيجيات المزدوجة للتنمية الإقتصادية"⁽³⁾.

هذا الإتجاه يترجمه الإقتصادي البريطاني "S.B.Linder"⁽⁴⁾ في مؤلفه "التجارة والسياسة التجارية للتنمية" من خلال منهجه الخاص للإندماج الاقتصادي الإنمائي، والذي يعرض فيه فكرة إستراتيجيات المزدوجة للتنمية، من منطلق أنها تحقق العديد من المزايا والفوائد لإقتصاديات البلدان النامية في المستقبل، كما ترجمته الأبحاث التطبيقية⁽⁵⁾ للباحث الإقتصادي "سامي عفيفي حاتم"، والتي تناولت تقديم نظرية متكاملة للتكامل الاقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، علماً أن مزايا هذه الإستراتيجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽⁶⁾:

- إغتنام مزايا التخصص الأكثر كفاءة لمواردها الإقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية لإحتياجات التنمية الإقتصادية الضخمة من الموارد لتضيق الفجوة بين الشمال والجنوب .
- رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات وهي القطاعات التي تم إنجازها خلال الفترة 1960- 2002، وإتصفت حتى الآن بتدني مستويات الكفاءة الإقتصادية

داخل هذه القطاعات، ذلك أن البعد الإقليمي لهذه الإستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التي تم فيها الاندماج، ويمدها بالتالي بالاحتكاك التدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدولية المعروفة بشدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المنتمية إلى مختلف دول العالم التي يتألف منها للإقتصاد العالمي.

- توفير الحد الأدنى من الكفاءة الإقتصادية في قطاعات الإنتاج التصديرية من خلال إتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل بين البلدان النامية في منطقة الاندماج.

1 - العوائق، الإتجاهات، المعالم والمكونات :

(أ) عوائق الاندماج الإقتصادي واتجاهاته بين البلدان النامية :

إن العوامل والأسباب التي حالت دون تحقيق إندماج إقتصادي قائم على التنمية بين البلدان النامية عديدة، لا يتسع المجال إلى ذكرها جميعا، ولكن ارتأين حصرها في العوامل التالية :

- الأول: ويتعلق بالظروف التي أوجدت منطقة التجارة الحرة الأوروبية كمشروع للاندماج الإقتصادي الإقليمي تزامنا مع ظهور منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي "OCDE"، واتفاقية الـ "GATT" في الخمسينيات من القرن العشرين (التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1994)، هذه الظروف هيأت المناخ المناسب لتنفيذ جملة من الإختيارات ذات الصلة بمشروع الاندماج الإقتصادي الأوروبي، منها تحرير كافة تدفقات السلع الصناعية بين الدول الأعضاء في منطقة الاندماج الإقتصادي.

- الثاني: الملاحظ أن شكل الاندماج الإقتصادي عبر السوق، هو الشكل الأكثر ملائمة للبلدان المتقدمة (الأوروبية)، وذلك نظرا لتشابه هياكل الدخل أو هياكل الطلب فيما بينها، من منطلق أنها تتميز بكثافة تجارتها الخارجية الإقليمية، وعليه فإن كثافة هذه الأخيرة تعتبر دالة طردية في درجة تشابه هياكل الدخل للدول الأعضاء في الإقليم الإقتصادي المشار إليه، ودالة عكسية في درجة تباين هياكل الدخل للبلدان النامية، وتصدق أيضا العلاقة العكسية بين كثافة التجارة الخارجية البينية ودرجة تباين هياكل الدخل على حالة التبادل التجاري بين البلدان النامية.

بقاء الموارد الإقتصادية في حالة شبه راكدة ساعد هو الآخر على ركود حركة التنمية، وصاحب ذلك الركود ركود في الموارد البشرية التي لم تتمكن السياسة التعليمية من النهوض بها⁽⁷⁾.

وإذا كانت هذه العوامل تفسر تعثر محاولات الاندماج الإقتصادي بين البلدان النامية، باعتبار أن النموذج الذي حاولت إتباعه هو الاندماج الإقتصادي السوقي (أي الاندماج عبر الأسواق)، فإن هذا الشكل يكون ملائما فقط للإقتصاديات البلدان التي تتوافر فيها الخصائص التالية:

- تشابه الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء التي يتشكل منها التكتل الاقتصادي الذي تم الإتفاق عليه، والذي يعتمد في الأساس على المدخل التجاري.
- يجب أن تتمتع إقتصاديات البلدان المعنية بالإندماج الإقتصادي بمعدلات نمو متقاربة ومستوى تقدم إقتصادي.
- تمتع التجارة الخارجية للدول الأعضاء بدرجة عالية من الإحلال.

ب) اتجاهات نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي :

تتجه أبعاد نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي إلى التركيز على البعد التنموي الإقليمي بالدرجة الأولى دون إستثناء البعد التجاري، من أجل الوصول إلى تنمية القدرات الإقتصادية الإقليمية للبلدان النامية، وعليه فإن أساس هذه النظرية هو دعوتها إلى ضرورة إتباع الدول النامية "إستراتيجية مزدوجة للتنمية الإقتصادية"⁽⁸⁾ خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرون، علما أن هذه الإستراتيجية تتكون من شقين (بعدين) أساسيين لا يمكن فصل الأول عن الثاني، بحيث يتكون :

الشق الأول من البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية، وهو البعد القائم على ضرورة إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في هذه الدول لكي تتوجه بصادراتها نحو الأسواق العالمية وفقا لإعتبارات الميزة والنفقة النسبية والميزة والنفقة التنافسية التي تم تأصيلها في الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية، بحيث تساهم هذه الميزات بإنتقال النمو بين مناطق الإقليم في خطوة أولى، وهو الذي حدث في منطقة آسيا وساهم إلى حد بعيد في ترتيبات تجمع الآسيان.

أما الشق الثاني فيلحم (فيصل) البعد الأول بترتيبات الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين هذه البلدان، بمعنى إيجاد نوع من التزاوج والتفاعل بين البعد الدولي والبعد الإقليمي لإستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان النامية.

وفق هذا التأصيل النظري يشير " حسن عبد القادر صالح"⁽⁹⁾ أن نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي، اعتمدت على إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي خلق التجارة وتحويل التجارة، وهما خلق أو إنشاء التنمية "Création de Développement" وتحويل التنمية "Diversion de Développement".

- خلق التنمية Développement Création de : وهي القوة التي يمارسها الإندماج الإقتصادي الإقليمي، والتي تتمثل في زيادة ورفع مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل لإقتصاديات البلدان التي يتكون منها إقليم الإندماج الإقتصادي، ويعكس هذا التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل تحولا واضحا في إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه القطري (المحلي)، بحيث تحل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الإقليمي محل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه المحلي (القطري).

- تحويل التنمية Diversion de Développement : وتعني حالة الإنكماش في مستويات الإنتاج والتشغيل الناتجة عن تكوين مشروع الاندماج الإقتصادي الإنمائي بين مجموعة من البلدان النامية، وتعزى حالة الإنكماش سالفه الذكر إلى إختفائي أو إندثار بعض الوحدات الإنتاجية إثر إنطلاق المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء داخل الاندماج الإقتصادي الإقليمي، والمعلوم أن زيادة حدة المنافسة يعود إلى تحرير التجار البينية بين بلدان الأعضاء المندمجة إقليميا، علما أن نجاح تجربة الاندماج الإقليمي في أوروبا تعود إلى المنافسة غير الكاملة، وتميز المنتجات⁽¹⁰⁾، وليس فقط إلى تباين عناصر الإنتاج.

وإذا كانت التفسيرات الحديثة للاندماج الإقليمي قد تطورت في وقت تميز بإتباع معظم الدول إستراتيجيات ذات التوجه خارجي، وباضطلاع القطاع الخاص بدور قائد في النشاط الإقتصادي، حيث نتج عن هذه التطورات أن تركزت دوافع الاندماج الإقليمي على تحقيق المكاسب الديناميكية للاندماج، والتي تقتزن بزيادة الإستثمارات، والتنافسية، وتحسين مستوى الإنتاجية، فإن نتائج هذه المكاسب تعتبر منطلق لصياغة قانون الاندماج الإقتصادي الإنمائي تبعا لإستراتيجية التنمية الإقتصادية المزدوجة، والتي تشير إلى أن تكوين إحدى درجات سلم الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية مفيدا من وجهة نظرفكرة خلق التنمية، ويصبح ضارا من وجهة نظر تحويل التنمية، ويتوقف الأثر الصافي لتكوين مشروع الاندماج الإقتصادي الإنمائي على ما إذا كان خلق التنمية أكبر من تحويل التنمية، ويعتبر هذا الأثر الصافي موجبا إذا كانت قوة خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية، كما أن هذا الأثر يعتبر سالبا إذا كانت قوة خلق التنمية أقل من قوة تحويل التنمية¹¹.

الملاحظ أن نظرية الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية، والتي اعتمدت على فكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية أنتجت هي الأخرى (إضافة لما أثارته نظرية الإتحاد الجمركي) أثرين أساسيين، ألا وهما أثر كفاءة الإنتاج وأثر كفاءة التشغيل، علما أن زيادة أو نقص كفاءة هذين الأثرين هما اللذان يسمحان بتقدير الأثر الصافي لتكوين مشروع الاندماج الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، وكذا إيجابية أو سلبية إستراتيجية التصنيع على خلق التنمية أو تحويل التنمية.

في هذا السياق يصبح جميع عوامل الإنتاج (المادية والبشرية) الموجودة في الإقليم، وكفاءة تخصيص الموارد والإنتاجية من أجل تحقيق النمو كما يؤكده " أحمد جلال"⁽¹²⁾ أمرا في غاية الأهمية، حيث تزداد هذه الأهمية في أن وجود مصادر النمو مجتمعة (في إقليم منطقة الاندماج الإقتصادي)، هو الذي يكون له الأثر الواضح في النمو، مع العلم أن تراكم الإستثمارات في الآلات ورأسمال البشري لا يفي وحده بالغرض، كما أن كفاءة تخصيص الموارد أو الإنتاجية لا يكفيان

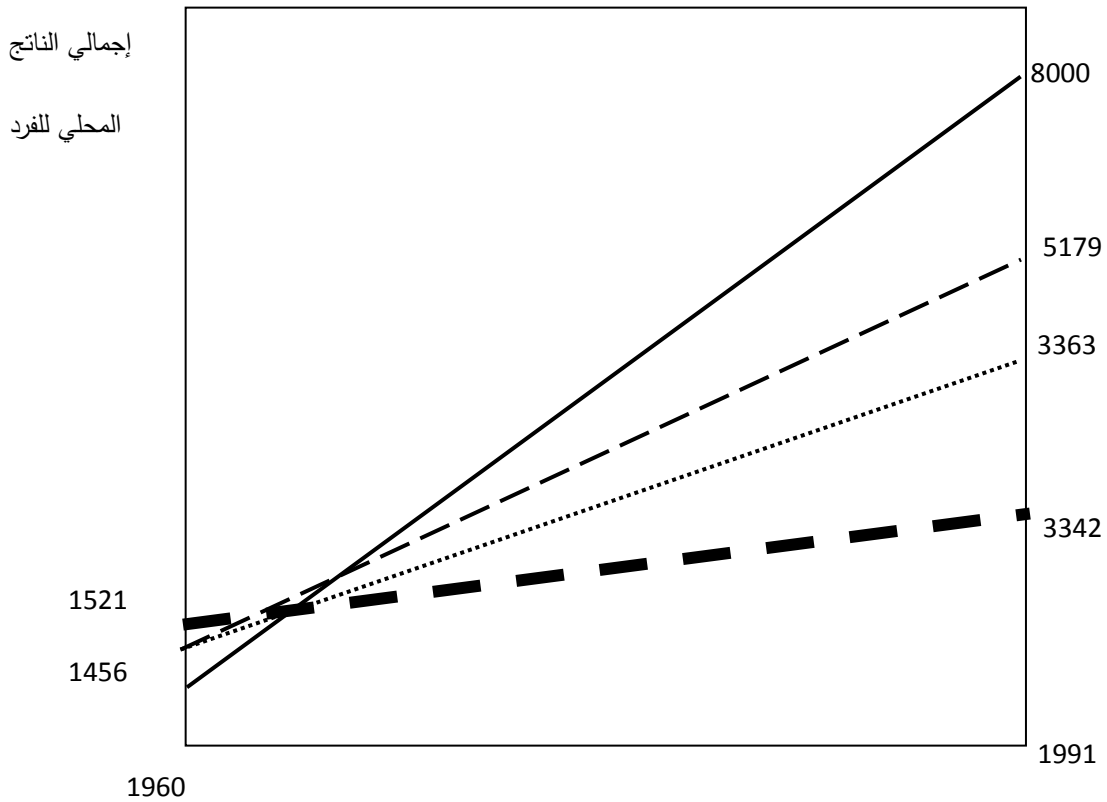
وحدتهما لتحقيق هذا القدر من النمو، وإنما وجود كل هذه المصادر مجتمعة هي التي تحقق النمو المرغوب فيه، ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال الأمثلة التالية⁽¹³⁾:

- تجربة الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا مكنت تحقيق إستثمارات ونمو سريع، إلا أن النظام في نهاية الأمر قد أنهار في الثمانينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى وجود قدر كبير من التركيز على تراكم رأسمال المادي والبشري، مع التركيز بصورة أقل كثيرا على كفاءة تخصيص الموارد والإنتاجية، حيث أدى ذلك النظام إلى إحداث تشوهات في الأسعار إلى جانب الإخفاق في تشجيع الإدارة والعمالة على تحسين الإنتاجية، علما أن هذه الإخفاقات حدثت في بعض البلدان العربية (منها الجزائر، مصر خلال الفترة 1975-1984)، حيث حقق كل من الإستثمار وإجمالي الناتج المحلي نموا سريعا أنظر الشكل، وساعد على ذلك إرتفاع أسعار البترول وتحويلات العاملين بالخارج، إلى جانب الحصول على قروض أجنبية، ورغم هذه النتائج حدثت تشوهات في الأسعار، بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام على الإنتاج، مما يعني أن القوى الإقتصادية لم يكن لديها حوافز كافية لزيادة الإنتاجية.

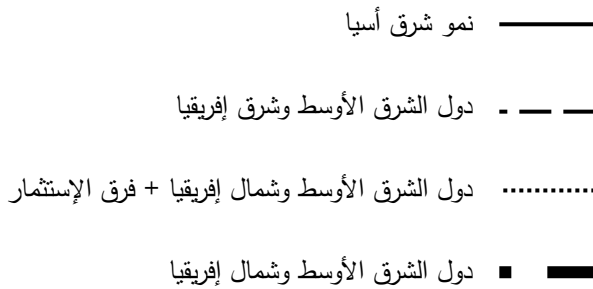
- دلائل نقيضة لهذا التوجه تؤكدتها تجربة دول شرق آسيا، حيث تمكنت- رغم الأزمة التي تعرض لها الإقليم- أن تنمو بسرعة ولفترة ممتدة من الزمن، لأنها قامت بتجميع قدر كبير من رأسمال المادي والبشري، ووفرت الأسعار المناسبة وربطت الأجور بالأداء، وتجدر الإشارة هنا أن أكثر من 50% من الفرق في معدل نصيب الفرد من النمو بين مجموعة بلدان شرق آسيا (الآسيان) وبين عينة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وتشمل، المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، سوريا، مصر، العراق، إيران)، إنما يعود إلى الاختلاف في كفاءة الإنتاج وكفاءة التشغيل.

يساعد التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل التي يفرضها الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية على إرساء إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الإقليمي، بحيث أن يترجم هذا التوسع من خلال زيادة الإستثمار في رأسمال البشري، ذلك أن القوى العاملة الأكثر تعلما يمكنها إستخدام التكنولوجيا بكفاءة أكبر وهو ما تتطلبه هذه الإستراتيجية، كما يساهم الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي وفق إستراتيجية التنمية المزدوجة في زيادة حجم الإقتصاد الإقليمي، ويعزز أيضا إمكانية إستغلال الوفورات الداخلية والخارجية من خلال إندماج أسواق هذه البلدان، وتزداد أهمية هذه الإستراتيجية عندما تحقق درجة عالية من الإنفتاح، وعليه تصبح إقتصاديات الحجم عامل مساهم، باتجاه التوسع وزيادة في كفاءة الإنتاج والتشغيل.

الشكل يبين مصادر الاختلاف في معدل نمو الفرد بين دول شرق آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: أحمد جلال آراء في السياسة الإقتصادية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية (ECES)، القاهرة، 1998، الورقة رقم (3).



هذا الاتجاه يترجمه نموذج " ليندر"¹⁴، والخاص بالأسواق والاختراعات، عندما يتعلق الأمر بالسلع الصناعية، التي يتم إنتاجها وتداولها، وعليه فإن رفع مستوى كفاءة الإنتاج مرتبط أساساً بحجم السوق ونوعية السلع المنتجة، علماً أن تحقيق كفاءة الإنتاج والتشغيل مرتبطان بدرجة عالية من الإنفتاح، وبدور أساسي للقطاع الخاص، وبدرجة عالية من الاندماج¹⁵ الذي يساهم تدريجياً في

تنسيق السياسات، مع توافر الرغبة لتحقيق الإندماج بالشكل الذي يجعل البلدان الأعضاء يقومون طواعية باختيار الدولة التي تؤدي دور القائد الإقليمي، إذا ما توافرت الإرادة السياسية لذلك، وهي النظرة السائدة اليوم في عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى.

2 - المعالم والمكونات :

إذا كانت إتجاهات الإندماج الاقتصادي الإنمائي تركز على فكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية، فإن إبراز معالم ومكونات المنهج الذي تم اعتماده لتأسيس الإندماج الاقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية يمكن حصرها في مايلي⁽¹⁶⁾:

أ- يشكل نموذج الإندماج الاقتصادي الإنمائي منهاجا لتحويل إستراتيجيات التنمية من النطاق القطري (المحلي) الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتساعا، بحيث يمهد هذا النموذج الطريق للإستفادة من مزايا التخصص، وتقسيم العمل، كأحد آثار توسيع نطاق السوق لتحوله من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي، علما أن هذه الصفة الجديدة المكتسبة والمتبعة من قبل هذه الإستراتيجية سوف تساعد على توجيه دفعة التنمية الإقليمية للدول الأعضاء داخل منطقة الإندماج الاقتصادي تفاديا للآثار السلبية التي صاحبت إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي التي تم إختيارها خلال النصف الثاني من القرن العشرين من قبل العديد من البلدان النامية وبشكل إنفرادي.

ب- يشكل إنشاء التنمية ظاهرة مفيدة تعمل على توزيع الموارد الاقتصادية داخل الإقليم الاندماجي بصورة أفضل، ويرجع هذا الأثر الإيجابي للقوة التنموية الإنشائية للإندماج الاقتصادي الإقليمي التي أدت إلى إتباع سياسات تصنيعية أكثر كفاءة من تلك التي كان يتم إتباعها في ظل معايير التنمية القطرية (المحلية)، أما تحويل التنمية فإنه يشكل ظاهرة ضارة تؤدي إلى إختفاء كثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة على أثر تحرير التجارة الإقليمية بين البلدان النامية الأعضاء في منطقة الإندماج الاقتصادي، علما أن تحرير التجارة الإقليمية يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المتشابهة في أنشطتها الإنتاجية، كما أنه يلزم الدول الأعضاء في الوقت نفسه على مراجعة سياسات الإعانات وترتيبات الصرف الأجنبي التي كانت تتبعها قبل تكوين مشروع الإندماج الاقتصادي الإنمائي الإقليمي بين هذه البلدان.

ت- يشمل نموذج الإنمائي خطوات لتحرير التجارة البينية بين الدول، وعلى خطوات أخرى متوازية معها، مثل تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية، وسياسات التنمية الاقتصادية الإنمائية الإقليمية، حيث تتم هذه الخطوات المتوازية من الإندماج الاقتصادي السالب (وهو ما يعرف بالمدخل التجاري) وعناصر من الإندماج الاقتصادي الموجب (المدخل التنموي) في آن واحد، بحيث تدعم

عناصر النوع الثاني قوى الإدماج الإقتصادي المتولدة عن النوع الأول، وذلك لدعم الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الإقتصادية، بحيث يسمح بتطبيق مبادئ التخصص وتقسيم العمل الإقليمي بين بلدان الأعضاء في الإقليم الاندماجي. ويقوم النموذج في المراحل الأولى باختيار الشكل المقبول للإندماج الإنمائي بحيث يشتمل على العنصرين التاليين :

الأول : ويتعلق بإقامة منطقة حرة تتكون بدورها من منطقة تجارة تكفل بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء من القيود المفروضة عليها من ناحية، ومنطقة إستثمار حرة تفسح الطريق أمام رؤوس الأموال وتحركها بين الدول الأعضاء في منطقة الإدماج الإقتصادي.

الثاني : وينصرف إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الإقتصادية وخطط وبرامج التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء في الإقليم الاندماجي.

لا يصلح نموذج الإدماج الإقتصادي الإنمائي في ظل هذه الحقيقة، لأن يكون إطار نظريا مناسباً لدراسة وتحليل أثر تكوين درجات سلم الإدماج الإقتصادي على أنماط التجارة الخارجية الإقليمية القائمة بالفعل وانعكاسات ذلك على الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء في منطقة الإدماج الإقتصادي، هذه الحقيقة يوضحها الحجم الصغير للتجارة البينية بين الدول النامية، ذلك أن الإدماج الإقتصادي عبر الأسواق، والقائم بين البلدان المتقدمة قادراً على توسيع نطاق التجارة البينية في منطقة الإدماج الإقتصادي لأسباب تعود لتمتع هذه الدول بأجهزة إنتاجية مرنة ومتقدمة، وهو ما تفتقر إليه البلدان النامية، لعدم تمتعها بهياكل إنتاجية متنوعة ومتطورة، وعليه تسعى هذه الأخيرة في المقام الأول إلى إحداث تغيرات جوهرية في هياكلها الإنتاجية والتجارية في السنوات الأولى من تشكيل الإدماج الإقتصادي، عبر آليات تدفع بهذا الشكل نحوى نمط إندماجي تنموي، يأخذ بعين الإعتبار مقتضيات التخصص الإقليمي الواجب التحقيق خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن بنظرة بعيدة المدى.

الفرع الثالث: النموذج الأساسي المقترح للإندماج الإقتصادي الإقليمي الإنمائي :

إن النموذج الذي نود اقتراحه في هذا الجزء من الدراسة يعتمد على الإتجاهات الأساسية للمنهج الذي أسسه "ليندر" والخاص بالإندماج الإقتصادي الإنمائي، هذا المنهج يرى في إندماج أسواق البلدان النامية فرصة لإستغلال الوفورات (الداخلية والخارجية)، التي تمكن الإستفادة من التخصص وتقسيم العمل، ذلك أن هذا الشكل من الإدماج ومن خلال عملية المزج بين مختلف عناصره التنافسية والتعاونية، سوف يساهم في رفع مستوى كفاءات الإنتاج والتشغيل التي يركز عليها هذا النموذج، الذي يرى في خلق التنمية بدل تحويل التنمية الأسلوب الأفضل للبلدان النامية، وعليه فإن المساهمات التي قدمها البعض " منهم سامي عفيفي حاتم " في هذا الإتجاه تعد إستكمالا

للبناء النظري لنظرية الإندماج الاقتصادي الإنمائي، حيث مكنت هذا الأخير من إقترح مجموعة من الملاحظات والمكونات الأساسية تدفع البلدان النامية باتجاه تحقيق إستراتيجية التنمية المزدوجة في بعدها الأول وفي بعدها الثاني^(*)، وكذا في بعدها الثالث، حيث يمكن عرض أهمها على النحو التالي :

البعد الأول : تتعلق بعدم إلزام النموذج المقترح بالسلم التصاعدي المعتمد في نظرية الإندماج الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والتي جاء بها "Balssa" حيث تبدأ باتفاقيات التفضيل الجزئي، ثم منطقة التجارة الحرة، وبعدها مرحلة تكوين الإتحاد الجمركي، ثم مرحلة السوق المشتركة، وصولاً إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية أو الإندماج الاقتصادي التام، هذا يعني أن النموذج المقترح يختار إحدى الدرجات الواقعة في أدنى السلم مع إحدى الدرجات الأخرى الواقعة في أعلى هذا السلم، وإذا كان هذا المقترح لا يتلاءم مع حالة الدول الصناعية المتقدمة والتي تفرض إتباع السلم التصاعدي، فإن البحث عن المراحل التي يمكن تنفيذها بطريقة متأنية تتلاءم ووضعيات البلدان النامية هو الهدف الأساسي لهذا النموذج.

البعد الثاني : تتميز هذه المرحلة بخاصية انتقاء بعض العناصر دون غيرها و يتعلق هذا بالمراحل الأولى من إنشاء الكيانات الاقتصادية الإقليمية حيث تبدأ إقتصاديات الدول النامية في الانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة، وعند بلوغ هذه المرحلة يتم إعداد إقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة الإندماجية للتكيف مع المتغيرات والإستراتيجيات القطرية.

البعد الثالث : وتتميز بضرورة الجمع بين عناصر تنافسية وعناصر تعاونية، تتعلق الأولى بتوفير الحد الأدنى اللازم لتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة الإندماج الاقتصادي، في حين تتحقق العناصر الثانية من خلال الإتفاق على الحد الأدنى لتنسيق السياسات الاقتصادية بمختلف أنواعها بين الدول، فضلاً عن بلورة الإستراتيجية الإقليمية للتنمية الاقتصادية تتولى توجيه إقتصاديات الدول من القطر إلى الإقليم.

الفرع الرابع : الجوانب التجارية والإستثمارية الملائمة للإندماج الاقتصادي الإنمائي

تعد المنطقة الحرة بشقيها التجاري والإستثماري الدرجة الأكثر ملائمة لظروف واقتصاديات البلدان النامية في المراحل الأولى من الإندماج الاقتصادي الإنمائي، حيث يخلص هذا الرأي إلى أن هناك مجموعة من العوامل تؤكد صحة هذا الإتجاه يمكن حصرها فيما يلي:

1- فيما يتعلق بالجانب التجاري:

- السياسات التجارية المطبقة في معظم البلدان النامية تحتوي على الشيء الأكبر والمستمد من مفاهيم وروح حماية التجارة الخارجية^(*)، وعلى الشيء القليل من مفاهيم وروح حرية التجارة

الخارجية، ذلك أن السياسات التجارية المتبعة في البلدان النامية تميزها الرسوم الجمركية المرتفعة، والمبالغة في القيود الكمية، والصرامة في سياسة الصرف الأجنبي،

- التفاوت الكبير في مستويات التعريفات الجمركية المطبقة على واردات الدول المرشحة لعضوية المنطقة المندمجة، قد يخلق العديد من الصعوبات أمام الدول الأعضاء في محاولتها لتوحيد التعريفات الجمركية على وارداتها من الدول التي سوف تبقى خارج المنطقة الإندماجية، خصوصا إذا اتفق الأعضاء على إختيار درجة من درجات الإندماج الإقتصادي المطبقة في البلدان المتقدمة (الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة).

- يجب أن تتوافر لدى البلدان النامية قدرا من المرونة إزاء تشكيل سياستها التجارية اتجاه الدول الغير أعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، ذلك أن العجز المزمن في موازين المدفوعات لدى هذه الدول يفرض عليها التدخل في سوق سعر الصرف الأجنبي لإدارة الطلب على الصرف الأجنبي على مجموعة وارداتها الخارجية على سلع التنمية، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة توفر المرونة المطلوبة في إدارة السياسات التجارية داخل البلدان المرشحة للعضوية في منطقة الإندماج الإقتصادي،

تجدر الإشارة هنا إلى أن إتخاذ منطقة التجارة الحرة كدرجة ملائمة للبلدان النامية في إطار بناء النموذج النظري المقترح للبدء في إرساء قواعد الإندماج الإقتصادي، إنما تشوبها نقطتي ضعف يجب أخذهما بعين الإعتبار، تتعلق الأولى بالبلدان الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، والذين يطبقون مستويات منخفضة للتعريفات الجمركية وغير الجمركية قبل البدء في تكوين الإندماج الإقتصادي الإنمائي المقترح، وعليه فإن إقامة منطقة تجارة حرة لن يساهم في إتساع السوق أمام الصناعات القائمة داخل إقتصاديات الدول الأعضاء. أما نقطة الضعف الثانية تتعلق بالبلدان المرشحة للعضوية والتي كانت تطبق معدل تعريفات جمركية منخفض قبل إقامة منطقة التجارة الحرة على وارداتها من المنتجات النصف المصنعة رغبة في تخفيض نفقات المنتج النهائي المستخدم فيه السلعة النصف المصنعة، وعند إقامة منطقة للتجارة الحرة وتم على إثرها إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية، فإن هذه السلعة سوف يظل إستيرادها من خارج التجمع أرخص من إستيرادها من إحدى الدول الأعضاء في المنطقة الحرة، لأن كلفتها خارج منطقة الإندماج (ذات كفاءة عالية) أقل منها داخل منطقة الإندماج الإقتصادي (ذات كفاءة أقل)، وعليه فإن هذا الشكل من الإندماج لن يساهم في تنمية التجارة البينية في هذا المنتج وغيره من المنتجات المماثلة له، وخلافا لهذه الرؤية فإن نمو التجارة البينية وفقا لنظرية " هيكلشر-أولين" لم يتحقق فحسب في بعض الأقاليم نتيجة لإرتفاع مستوى الإندماج بين الأعضاء والناجم بدوره عن تباين درجة توافر عناصر الإنتاج، بل أن هناك عوامل رئيسية أخرى ساهمت في لعب دورا مهما في نجاح بعض التجارب، منها

المنافسة غير الكاملة وتمايز المنتجات⁽¹⁷⁾، وتزداد هذه الأهمية إذا ما عملت البلدان النامية على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجة التنوع والتخصص.

2- فيما يتعلق بالجانب الإستثماري:

بالتوازي مع إقامة منطقة حرة للتجارة، فإن إقامة منطقة حرة للإستثمار تعد أكثر من ضرورة للبلدان النامية في الظرف الحالي، ذلك أن حرية إنتقال رؤوس الأموال من شأنه أن يساهم في إقامة عدة مشاريع مشتركة في منطقة الإندماج الإقتصادي، ويمكن المنطقة الإستفادة من الخبرات الموجودة محليا، ونقل التكنولوجيا من خلال علاقتها الثنائية والجماعية .

في هذا الخصوص الإندماج الإقتصادي الإقليمي يمكن أن يؤثر في حجم وقيمة الإستثمار الأجنبي- من خلال المساهمة في الإقلال من التكلفة- عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وعند قيام بلدان الأعضاء بذلك سيكون بمقدورها تكوين بيئة استثمارية جاذبة، والتي من خلالها يمكن جذب الشركات الأجنبية للمنطقة -عبر إستراتيجية - تمكن البلدان النامية الإستفادة من نقل التكنولوجيا وتضييق الفجوة التكنولوجية الكبيرة، ليس فقط بإنتاجها وإنما بالإدارة الفنية والممارسة العملية وبرامج التدريب⁽¹⁸⁾.

في هذا الإتجاه، التنسيق بين السياسات الإقتصادية من أجل تحقيق الإندماج الاقتصادي يقتزن توافر الشروط الثلاثة التالية، وهي الرغبة لدى حكومات الأعضاء في تحقيق ذلك، و قدرة قادة هذه الحكومات على إنشاء الأطر المؤسسية الإقليمية الكفوءة، وقبول واحدة أو أكثر من هذه الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي كما هو جاري اليوم في التجمعات الإقتصادية القائمة، فان بعضهم (منهم سامي عفيفي حاتم) يشير إلى أن النموذج الإقتصادي المقترح للإندماج الاقتصادي الإنمائي فيما يتعلق بتنسيق السياسات يجب أن يمس الجوانب النقدية و المالية، وكذا الجوانب المتعلقة بالتنمية الإنتاجية وغيرها، والتي يمكن أن تغطي المجالات التالية⁽¹⁹⁾:

- توفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والإئتمانية القطرية التي تتبعها دول الأعضاء في منطقة الإندماج الاقتصادي و خصوصا تلك التي يميزها موقع جغرافي واحد،
- يعد التنسيق المالي مجالا ذا أهمية بالغة يجب على البلدان الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لتحقيقه داخل منطقة الإندماج الإقتصادي، خصوصا الجوانب المتعلقة بانعكاس إلغاء التعريفات الجمركية، وما يترتب عنها من أعباء، مشكل العبء الضريبي، الععجز الميزاني، وكذا القيود التي تفرض على الدول جراء استخدامها للموارد المالية.

الإندماج عبر المشاريع من شأنه أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، والتبادلي بين إقتصاديات هذه الدول⁽²⁰⁾. وفي هذا السياق ورغم ما يشوب مفهوم العمل المشترك من تعميم، إلا أنه لا يخلو من تأسيس لخطوات مهمة على طريق الإندماج مما يتمخض عنه من

مشروعات مشتركة محددة، تساهم في تخفيض التكاليف، تدعيم التنافسية الدولية، بالإضافة إلى التطورات المذهلة في مجال مستوى الكفاءة والأداء الإقتصادي⁽²¹⁾.

خلاصة :

من خلال تحليل العناصر التي جاء بها نموذج الاندماج الاقتصادي الإنمائي، هو أن المناهج البديلة للاندماج الاقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية، اعتمدت على جملة من الملاحظات يجب أخذها بعين الإعتبار من أجل بناء نظري جديد قائم على التنمية يمكن حصرها فيما يلي :

(أ) نظرية النمو في ظل متغيرات العولمة فروضها، وإن كانت ضرورية فهي لا تمثل شرطا كافيا، وإن كانت قد حققت نجاحات في بعض الإقتصاديات، إلا أنه لا يمكن تحقيقها في البلدان الأقل نمو في الطرف الحالي من زمن العولمة، ذلك كونها نظرية نشأت في ظروف غير متشابهة، بالإضافة أنها تفرض نفس الظروف والتنظيم داخل البلدان النامية.

(ب) تستجيب إقتصاديات البلدان النامية للنمو الذي يدفع بعناصره إلى تحقيق التنمية، وهي خاصية تعبر عنها البلدان النامية التي تميز نظامها الإقتصادي بعلاقات إنتاج غير رأسمالية.

(ج) السياسات الإقتصادية المطبقة تحكمها موانع وحواجز كثيرة، وعليه لا يمكن لأي دولة نامية في زمن العولمة أن تتحمل تطبيقها على المستوى القطري وبشكل منفرد، باعتبار أن هذه البلدان مفروض عليها مجموعة من الخيارات (الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التجمعات الإقتصادية الكبرى التي تفرضها الإقليمية الجديدة،...) لا يمكن التنصل منها.

(د) نتائج إستراتيجية التنمية في البلدان النامية لم تحقق أهدافها، خصوصا تلك التشكيلات من سياسات التصنيع الموجهة إلى السوق الداخلية في إطار إحلال محل الواردات.

في سياق الملاحظات السابقة يصبح البحث عن بناء نظري جديد للاندماج الاقتصادي الإقليمي قائم على التنمية يعد أكثر من ضرورة في إطار الإتفاقيات الجنوبية - الجنوبية، هذا التصور يؤكد أن الوصول إلى تحقيق إقتصاد إقليمي قائم على التنمية يحتاج إلى نظرية تؤسس للنمو الإقليمي وتدفع بهذا الأخير إلى إحداث التنمية الإقليمية، علما أنه لا توجد نظرية عامة للنمو الإقتصادي الإقليمي بنفس القدر والمستوى الذي وصلت إليه النظرية الإقتصادية الجزئية أو الكلية، ونظرية التجارة الخارجية، وإنما نماذج إقتصادية تم استخدامها في تجارب النمو، أتاحت للفكر الإقتصادي المرتبط بظاهرة النمو الإقليمي صياغة بعض المحاولات النظرية تؤسس للإقتصاد الإقليمي الإنمائي بين البلدان النامية، حيث استخلصت هذه المحاولات ما يلي :

- استحالة تطبيق المفاهيم الخاصة بخلق التجارة وتحويل التجارة التي جاء بها "فاينر" في البلدان النامية.

- إحلال فكرتين جديدتين محل فكرة خلق التجارة وتحويل التجارة، وهما إنشاء التنمية وتحويل التنمية.
- يستجيب النموذج إلى إقامة مناطق تجارة حرة ومناطق إستثمار حرة بين البلدان النامية، في ظل الإستراتيجية المزدوجة للتنمية والتي تعتمد على البعد الإقليمي والبعد الدولي والبعد الإستراتيجي..

الهوامش :

(1) سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة- طريق للتنمية الاقتصادية- الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2000 ص 194-197.

(2) يقصد بها تلك السياسات التي تمنح فرص للمشروعات الإستثمارية الجديدة في الإقليم، والمثلة في مجموعة من الإمتيازات والإعفاءات الضريبية لتعويضها بذلك من التكاليف الإضافية التي تتحملها، بالإضافة إلى إقامة الهياكل الأساسية للإنتاج، وإستراتيجية إنتشار الأنشطة، هذه الإمتيازات تساهم في تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الإقليم، علما أنه كلما طالبت فترة هذه الإمتيازات كلما أدى ذلك إلى إتساع حجم الأنشطة الدافعة، ومن ثم إنتقال النمو إلى مناطق أخرى من الإقليم، كما تشمل أيضا هذه السياسات برامج للإصلاحات الاقتصادية والتي يجب على بلدان التجمع الإقليمي ممارستها بشكل يسمح بتصحيح بعض السياسات الاقتصادية المكلفة، والجزء الآخر من هذه السياسات يشمل الجانب التنظيمي والإداري للعملية الإستثمارية وذلك في إطار قوانين وتشريعات حاكمة للنشاط الاقتصادي، هذه الشروط تساهم في تنمية المناطق المختلفة للإقليم لمزيد من المعلومات أنظر: سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة، طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000، ص 198، وزكي شافعي، التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1966، ص، ص 106-107.

(3) حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي، عمان 2002، ص 40.

(3) - سوف يتم تعريفها لاحقا في النقطة الموالية من هذا الجزء.

(4) S. B. Linder, Trade and Trade Policy for Development, London, 1967, pp. 123-125.

(5) منها على وجه الخصوص، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد والتجارة الدولية تحت عنوان " محاولة تقديم نظرية متكاملة للتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية " من جامعة كيل الألمانية (الإتحادية سابقا)، وذلك سنة 1980.

(6) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، القاهرة 2003، ص ص. 150-151.

(7) صبيح محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة 1999، ط 2، ص 173.

8 - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية، بين التنظير والتطبيق ط4، القاهرة سنة 2003، ص 150.

9 - حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص ص44-45.

(10) SHAFIK, NEMAT, " Learning From Doers : Lessons on Régional Intégration for the Middle East", a paper prepared for a Conference on Economic Cooperation in the Middle East : Prospects and Challenges, held at Cairo University, 1994, pp 14-16.

(11) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 164.

(12) مستشار إدارة تنمية القطاع الخاص، البنك الدولي- مدير تنفيذي ومدير البحوث بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية بالقاهرة.

(13) أحمد جلال، آراء في السياسة الاقتصادية، ورقة للنقاش تحت عنوان " ما هي الأولويات لتحقيق نمو سريع وعادل"، المركز المصري للدراسات، جانفي 1998، ص 1.

(14) أنظر الجزء الخاص باقتصاديات الحجم والنماذج المختلفة، في القسم الأول من هذا البحث، ص 90.

(15) سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج الاقتصادي العربي، ورقة مقدمة في مؤتمر " الإندماج الاقتصادي العربي بين الطموح والواقع، نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة 2002، ص 26.

- (16) سلمان عمر، وآخرون، قضايا معاصرة في التجارة والتنمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994 ص ص 147-187.
- (17) البعد الأول ونعني به البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية، بمعنى إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في البلدان النامية التي تمكنها من توجيه صادراتها نحو الأسواق الإقليمية والعالمية، أما البعد الثاني وهو مرتبط بالأول ولا يمكن أن ينفصل عنه، ونعني به إقامة ترتيبات الاندماج الإقتصادي الإقليمي بين هذه البلدان، أما البعد الثالث فهو يجمع بين عناصر تنافسية، وعناصر تعاونية، تلكم هي إستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان النامية في القرن الواحد العشرين.
- (18) باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية للحفاظ على الإيرادات الحكومية في معظم البلدان النامية، إذ تمثل في معظم البلدان العربية نسبة يعتد بها، حيث تبلغ 20% في المتوسط خلال الفترة 1995-1998، وقد أبدت العديد من الحكومات ترددها بشأن التنازل عن هذا المورد المالي في ظل الإنفتاح التجاري الذي تفرضه العولمة. لمزيد أنظر أحمد جلال، حوافز الاندماج الإقتصادي، مرجع سابق.
- (19) سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الاندماج، مرجع سابق ص 22.
- (20) عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وأثرها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة 2006، ص ص 47-48.
- (21) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية، المرجع السابق، ص ص 177-184.
- (22) سليمان الرياشي وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي- الواقع والأفاق- سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 12 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 285.
- (23) عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ص 73-74.